العوامل المؤثرة في دعم الاستثمار المحلي في العراق للمدة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

الدكتور نبيل ابراهيم محمود
كلية دجلة الجامعة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :-

أهتم البحث ببيان تأثير ادوات السياسة الضريبية المتمثلة بالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على دعم الاستثمار المحلي في العراق، الامر الذي قد يساعد الجهة المستفيدة في وضع سياسة مستقبلية تساهم في تحفيز هذا الاستثمار.

وتبنى البحث الاسلوب الكمي في التحليل باستخدام تحليل الانحدار. اذ ظهرت تأثيرات الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الاستثمار المحلي من خلال وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بمعامل الارتباط البسيط البالغ (٠,٦٠) ، (٠,٦٤) على التوالي .

Abstract :

This paper aims to explain the effect of the taxes policy including direct & indirect taxes on supporting the domestic Investment in Iraq . This could help the official planners for drawing the future policies that help provoking (istumlating) the domestic investment in Iraq the quantitative analysis approach was adopted using regression model . The results showed the significance of the effects of both direct & indirect taxes policies on domestic as a simple correlation coefficient (r) of (0.6) , (0.64) respectively .

مقدمة

يتنامى الاهتمام بالسياسة الضريبية باعتبارها احد ادوات السياسة المالية التي تؤثر على الاستثمار ، وذلك من خلال الايرادات الضريبية (ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة) التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية اذا ما استخدمت بشكل جيد . كما ان الضرائب اليوم أصبحت تؤدي دورا هاما في جميع نواحي الحياة الاقتصادية ، وقد لا يتوقف دور الضرائب في زيادة الاستثمار فقط بل يمكن ان تؤدي دورا هاما في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الاولوية من المشاريع والخدمات التي تعني بتوفير خدمات عامة في عملية التنمية ، فضلا عن توفير المردود الايجابي لخزينة الدولة .

لذلك ركز البحث على قياس وتحليل علاقات الارتباط بين ادوات السياسة الضريبية واجمالي الاستثمار المحلي في العراق ، وكذلك علاقات الارتباط بين تلك الادوات وتكوين رأس المال الثابت .

منهجية البحث

١-) مشكلة البحث :

المشكلة هنا تتعلق بالاستثمار المحلي (تحركاته للارتفاع والانخفاض) من خلال تأثير أدوات السياسة الضريبية .

٢-) فرضية البحث :

تشمل فرضية البحث التحقق من صحة الفروض الاتية :-

١- ترتبط ادوات السياسة الضريبية بعلاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية مع اجمالي الاستثمار المحلي .
٢- ترتبط ادوات السياسة الضريبية بعلاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية مع تكوين راس المال الثابت .

٣-) اهمية البحث :

أهتم البحث باستعراض تأثير الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وهي من أدوات السياسة الضريبية على تحفيز الاستثمار المحلي في العراق ، وهذا قد يساعد الجهة المستفيدة من رسم سياسة ضريبية تساهم في تنمية الاستثمار المحلي .

٤-) هدف البحث :

١- تأثير أدوات السياسة الضريبية والاستثمار المحلي في العراق .
٢- تأثير أدوات السياسة الضريبية على تكوين راس المال الثابت في العراق .

٥-) الحدود المكانية والزمانية للبحث :

١- حدود البحث المكانية : الهيئة العامة للضرائب العراقية .
٢- حدود البحث الزمانية : السنوات (١٩٩٦ – ٢٠١٥) .

المحور الاول / الاطار النظري

السياسة الضريبية – والاستثمار

أولا)) مفهوم السياسة الضريبية :

تعد السياسة الضريبية أحدى ادوات السياسة المالية ، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها ادارة الدولة مستخدمة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة كافة لإحداث آثار اقتصادية

واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع . (محمد طاقة ، ٢٠١٢ ، ص ٨٠)

كما ويمكن تعريفها : بانها مجموعة البرامج المتكاملة والاتجاهات العامة التي تعلن عنها ادارة الجدولة مسبقا بصيغة احكام يتضمنها التشريع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق تغطية النفقات العمومية . (محمد طاقة ، ٢٠١٢ ، ص ٦٠)

اذن هي السلوك الذي تمارسه ادارة الدولة في توجيه الضرائب وفق الاهداف المالية ، الاجتماعية ، والاقتصادية ، التي تسعى اليها فلسفة الحكم . (سعيد عبد العزيز عثمان ، ٢٠٠٧ ، ص٣٢٠) ، (كريم سالم كماش ، ٢٠٠٢ ، ص٥٩) .

ثانيا)) اهداف السياسة الضريبية :

تسعى السياسة الضريبية الى تحقيق جملة من الاهداف ، وهي :-

١- الاهداف المالية :- يعد المصدر الاكثر اهمية من مصادر الايرادات العامة ، وهو مصدر يصب في خزانة الدولة . ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب اي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين جميعهم مع الاقتصاد قدر الامكان في نفقات الجباية بحيث يكون الايراد الضريبي مرتفع . وهذا ما تتسم به البلدان المتقدمة اذ ترتفع نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج القومي الاجمالي ، وعليه فالأمر مرتبط بمستوى التطور الاقتصادي (سوزي عدلي ناشد ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٠) .
٢- الاهداف الاقتصادية :- يقصد بالهدف الاقتصادي هو استقرار كل من مستوى الاسعار والتوظيف ، اذ تتوقف فاعلية السياسة الضريبية في تحقيق الزيادة في معدلات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع . وعليه يسهم الهدف الاقتصادي في تشجيع بعض النشاطات الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) اي بمعنى آخر تشجيع قطاعات اقتصادية (صناعة ، زراعة ، سياحة) ، بحيث تقوم السياسة الضريبية بإعفاء لبعض النشاطات من الضرائب بشكل كلي أو جزئي .
٣- الاهداف الاجتماعية :- تأخذ الاهداف الاجتماعية اتجاهين ، الاول هو التفاوت في الدخل ، اذ تسعى السياسة الضريبية الى تحقيق اعادة توزيع الدخل من خلال التأثير على الحصص النسبية من الدخل الوطني لمختلف فئات المجتمع بقصد تقليل الفوارق بينهم وتقليص درجة تركز الدخل لدى بعض الفئات . اما الاتجاه الثاني فتساهم السياسة الضريبية في معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة على الصحة العامة ، فضلا عن صحة الفرد مثل ظاهرة التدخين ، والكحول ، فهنا يتم معالجة مثل تلك الظواهر من خلال فرض ضرائب على صناعتها وبيعها بهدف تقليل أثرها على المجتمع بشكل عام (خالد شحاته وآخرون ، ٢٠٠٣ ، ص١٥٤) .

٤- الاهداف الثقافية :- تساهم السياسة الضريبية في دعم التراث الثقافي للمجتمعات من خلال تمويلها للصناديق والبرامج الموضوعة لهذا الغرض ، اذ ان تقديم مزايا الاعفاء الضريبي للدخول الناجمة عن اتعاب الاعمال الفنية والادبية مثل عوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية ، يساعد في دعم الانتاج الثقافي للمجتمع (عبد المجيد قدوري ، ٢٠١١ ، ص١١٧).

٥- الاهداف السياسية :- مما لا شك فيه ان السياسة المالية والسياسة النقدية من ضرورات التخطيط الاقتصادي ، اذ تستخدم الحكومات السياسة الضريبية كأحد ادوات السياسة المالية في رسم سياستها العامة والتي ينتج عنها آثار سياسية . اي بمعنى آخر ان الهدف السياسي له أهميته في استخدام الضريبة من قبل ادارة الدولة في مواجهة الطبقات الاخرى وللحد من دخول منتجات دول بعينها لاعتبارات سياسية أو العكس لتشجيع دخول منتجات دول معينة .

ثالثا)) الاستثمار المحلي :

هو الاستثمار الذي يقوم به القطاع العام أو الحكومة أو واحدة من المؤسسات أو الهيئات العامة بدافع عام مثل التخفيف من حدة البطالة ، وزيادة معدلات النمو . وقد تطور هذا النوع اذ أصبح هناك شركات أو مؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية حيث يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية . (ماجد احمد عطاالله ، ٢٠١١ ، ص٢٢-٢٣) ،(Bodie ،٢٠٠٨،ص٢٥)

خامسا)) محددات الاستثمار المحلي :

١- الرغبة في الاستثمار .
٢- التوقعات الاستثمارية ، والظروف المحيطة بالاستثمار .
٣- السياسات الاقتصادية .
٤- سعر الفائدة .
٥- عدم الاستقرار .

سادسا)) أهمية الاستثمار المحلي : (صفوت عبد السلام، ٢٠٠٢،ص٦٣)،(دريد السامرائي،٢٠٠٦ ،ص٢٨)

١- توفير الخدمات للمواطنين المستثمرين ، وتوفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة ، فضلا عن توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والاداريين والعمالة الماهرة .
٢- انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يساعد في توفير العملات الاجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي .
٣- زيادة الانتاج والانتاجية الامر الذي يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .

٤- الرغبة في الربح .
٥- التقدم العلمي والتقني .
٦- الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي .
٧- مواجهة احتمالات زيادة الطلب واتساع الاسواق .

المحور الثاني / الاطار التطبيقي

قياس وتحليل علاقات الارتباط بين أدوات السياسة الضريبية والاستثمار المحلي وتكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات (٢٠١٥-١٩٩٦)

أولا)) تسمية المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في القياس والتحليل :

جدول (١)

المتغيرات المستقلة والتابعة	الرمز
أ- المتغيرات المستقلة :	
١- الضرائب المباشرة	**X1**
٢- الضرائب غير المباشرة	**X2**
٣- العبء الضريبي	**X3**
٤- الرقم القياسي لأسعار المستهلك	**X4**
٥- الاستيرادات	**X5**
ب-المتغيرات التابعة :	
١- اجمالي الاستثمار المحلي	**Y1**
٢- تكوين رأس المال الثابت	**Y2**

المصدر : الجدول من عمل الباحث

ثانيا)) نماذج الانحدار البسيط المستخدمة في التحليل :

١- أثر أدوات السياسة الضريبية في اجمالي الاستثمار المحلي :-

$$Y1=b0+b1X1+b2X2+b3X3+b4X4+b5X5$$

٢- أثر أدوات السياسة الضريبية في تكوين رأس المال الثابت :-

$$Y2=b0+b1X1+b2X2+b3X3+b4X4+b5X5$$

ثالثا)) علاقات الارتباط بين ادوات السياسة الضريبية (المتغيرات المستقلة) واجمالي الاستثمار المحلي (المتغير التابع) :

جدول (٢)

مصفوفة معاملات الارتباط بين أدوات السياسة الضريبية واجمالي الاستثمار المحلي في العراق للسنوات (١٩٩٦–٢٠١٥)

	X1	*X2*	*X3*	*X4*	*X5*
Y1	٠,٦٠	٠,٦٤	–	–	٠,٦٤

المصدر : من عمل الباحث بناء على نتائج نظام SPSS

يتضح من الجدول (٢) ان هناك علاقة ارتباط معنوية وذو دلالة احصائية بين الضرائب المباشرة (X1) ، والضرائب غير المباشرة (X2) والاستثمار المحلي (Y1) . اذ بلغ معامل الارتباط البسيط ٠,٦٠ ، ٠,٦٤ على التوالي ، فضلا عن الاستيرادات (X5) اذ بلغ ٠,٦٤ . أما العبء الضريبي (X3) ، والرقم القياسي لأسعار المستهلك (X4) ظهرت سالبة وبالتالي لا تعكس اي ارتباط .

تقدير وتحليل أدوات السياسة الضريبية في الاستثمار المحلي في العراق :

من خلال النموذج القياسي باستخدام الدالة الخطية واعتماد الاختبارات الاحصائية (F.test) ، (t.test) ، والارتباط R ، R^2 واختبار D.W ظهرت النتائج التالية :

Y1 = 6422324.4 – 0.10X1 + 7.80X2 – 169.72X3 – 391.73X4 + 0.31X5

جدول (٣)

نتائج القياس

المتغيرات المستقلة	bi	قيمة الثابت b0	T المحتسبة	sig	F المحتسبة	R	R^2	D.W
X1	-0.10	6422324.4	0.017	0.987				
X2	7.80		2.21	0.044				
X3	-169.72		0.50	0.619	5.163	0.80	0.64	2.084
X4	-391.73		-1.58	0.136				
X5	0.31		2.13	0.051				

المصدر : من عمل الباحث بناء على نتائج نظام SPSS

تمارس السياسة الضريبية التي تعد جزءا من السياسة المالية دورا فاعلا في تشجيع الاستثمار وذلك من خلال الحوافز الضريبية التي تعد اداة مهمة في جذب الاستثمار ، فضلا عن توجيهه نحو النشاط المرغوب بما يخدم الاقتصاد الوطني . وتتمثل وسائل التشجيع في الحوافز المالية التي تسعى الى تدنية العبء الضريبي الذي يخضع له المستثمر المحلي من خلال منح الاعفاءات الضريبية والحسومات المالية ، ثم

الحوافز التمويلية والتي تأخذ شقين ، الاول حوافز مالية (هي حوافز التمويل الموجه للاستثمار الوطني أو المحلي والمساعدة الحكومية ، ومنح الائتمان بأسعار فائدة منخفضة ، والمشاركة الحكومية في رأس المال). اما الشق الثاني فهو الحوافز غير المالية مثل توفير البيئة المناسبة والمعلومات والخدمات الادارية والاستشارية وغير ذلك من الخدمات التي تسهل على المستثمر المحلي عملية الاستثمار .

يتضح من الجدول (٣) الاتي :

١- عند تفعيل الضرائب المباشرة X1 بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض الاستثمار المحلي Y1 بمقدار (0.10 -) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، وهذا يطابق المنطق الاقتصادي في تأثير الضرائب المباشرة على وجه الخصوص في الاستثمار المحلي ، لان انخفاض الضرائب يشجع بالمقابل على زيادة الاستثمار المحلي والعكس صحيح . أما في حالة تفعيل الضرائب غير المباشرة بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (٧,٨٠) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة . وايضا عند تفعيل العبء الضريبي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تخفيض الاستثمار المحلي بمقدار (169.72 -) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة . أما عند تفعيل أسعار المستهلك بوحدة واحدة سيؤدي الى تخفيض الاستثمار المحلي بمقدار (391.73-) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة . بينما عند تفعيل الاستيرادات بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (٠,٣١) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة .

٢- يتضح من نتائج التقدير ان هناك علاقة ارتباط معنوية وذو دلالة احصائية بين (الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة ، والعبء الضريبي ، والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، والاستيرادات) مع الاستثمار المحلي اذ قدر معامل الارتباط المتعدد (R) نحو (0.80) .

٣- تشير قيمة t المحتسبة الى معنوية المعلمات المقدرة لكل من الضرائب غير المباشرة والاستيرادات اذ بلغت قيمة t المحتسبة (٢,٢١) ، (٢,١٣) على التوالي وهي أكبر من t الجدولية (١,٧٥) بمستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجات حرية (١٥٦٥) وهي افضل من قيم t المحتسبة للمتغيرات (الضرائب المباشرة ، العبء الضريبي ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك) اذ بلغت t المحتسبة (٠,٠١٧ ، ٠,٥٠ ، ١,٥٨) على التوالي .

٤- بلغت قيمة F المحتسبة (٥,١٦٣) وهي أكبر من F المجدولة (٢,٩٠) بدرجات حرية (١٥٦٥) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد ان هناك علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرقم القياسي والعبء الضريبي والاستيرادات في الاستثمار المحلي .

٥- بلغت القوة التفسيرية لمؤشرات السياسة الضريبية (٦٤%) من التباين الكلي وما تبقى (٣٦%) يعود لعوامل لم تأخذ في النموذج المقدر تعود الى المتغير العشوائي (Ui) .

٦- بلغت قيمة (D.W) نحو (٢,٠٨٤) هذا يعني انه ليس هناك مشكلة ارتباط ذاتي فضلا عن عدم وجود مشكلة تعدد خطي اذ ان $R > R^2$ وفق اختبار (kilen) .

نستنتج مما سبق ان متغيرات السياسة الضريبية لها تأثير معنوي دال في الاستثمار المحلي وان أكثر المتغيرات معنوية في الارتباط والتأثير الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والاستيرادات .

رابعا)) علاقات الارتباط بين أدوات السياسة الضريبية (المتغيرات المستقلة) وتكوين راس المال الثابت (المتغير التابع) :

جدول (٤)

مصفوفة معاملات الارتباط بين ادوات السياسة الضريبية وتكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات (١٩٩٦-٢٠١٥)

	X1	X2	X3	X4	X5
Y2	٠,٨٦	–	–	−0.46	٠,٤٥

المصدر : من عمل الباحث بناء على نتائج نظام SPSS

يتضح من الجدول (٤) ان هناك علاقة ارتباط معنوية وذو دلالة احصائية بين الضرائب المباشرة (X1) ، والاستيرادات (X5) وتكوين رأس المال الثابت (Y2) . اذ بلغ معامل الارتباط البسيط ٠,٨٦ ، ٠,٤٥ على التوالي ، فضلا عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك (X4) اذ بلغ 0.46 – . أما الضرائب غير المباشرة (X2) ، والعبء الضريبي (X3) ظهرت بشكل ضعيف وبالتالي لا تعكس اي ارتباط .

تقدير وتحليل ادوات السياسة الضريبية في تكوين رأس المال الثابت في العراق :

من خلال النموذج القياسي باستخدام الدالة الخطية واعتماد الاختبارات الاحصائية (F.test) ، (t.test) ، والارتباط R ، R^2 واختبار D.W ظهرت النتائج التالية :

$$Y1 = 1157784474 + 36729.25X1 – 230.49X2 – 5756769.60X3 – 770176.68X4 – 61.79X5$$

جدول (٥)

نتائج القياس

المتغيرات المستقلة	bi	قيمة الثابت b0	T المحتسبة	sig	F المحتسبة	R	R^2	D.W

X1	٣٦٧٢٩,٢٥	١١٥٧٧٨٤٤٧٤	4.35	0.001				
X2	-230.49		0.053	0.958				
X3	-575679.60		0.93	0.367	17.940	0.93	0.87	١,٦٥١
X4	-770176.68		3.22	0.007				
X5	- 61.79		0.40	0.689				

المصدر : من عمل الباحث بناء على نتائج نظام SPSS

يتضح من الجدول (٥) الاتي :

١- اذا فعلنا الضرائب غير المباشرة (X_2) بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض تكوين رأس المال (Y_2) بمقدار (230.49 -) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة . في حين اذا فعلنا العبء الضريبي (X_3) بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض تكوين راس المال بمقدار (575679.60 -) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة . والحال كذلك عند زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (X_4) بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض تكوين رأس المال بمقدار (770176.68 -) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة . وايضا اذا زادت الاستيرادات (X_5) بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض تكوين راس المال بمقدار (- 61.79) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة .

٢- يتضح من النموذج المقدر ان قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٩٣) وهذا يعني ان هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين (الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة ، والعبء الضريبي ، والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، والاستيرادات) وتكوين راس المال .

٣- تشير قيمة t المحتسبة الى معنوية المعلمات المقدرة لكل من الضرائب المباشرة (X_1) ، والرقم القياسي لأسعار المستهلك (X_4) اذ بلغت قيمة t المحتسبة (٤,٣٥) ، (٣,٢٢) على التوالي وهي اكبر من t الجدولية (١,٧٥٣) بدرجات حرية (١٥-٥) ومستوى طبيعي (٠,٠٥) فضلا عن P.value لقيمة t المحتسبة اقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد الى وجود علاقة تأثير سلبا او ايجابا في تكوين رأس المال .

٤- بلغت قيمة F المحتسبة (١٧,٩٤٠) وهي أكبر من F المجدولة (٢,٩٠) بدرجات حرية (٥-١٥) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد ان هناك علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية لمجمل المتغيرات المستقلة في تكوين رأس المال الثابت .

٥- يشير معامل التحديد R^2 انه ما تفسره متغيرات السياسة الضريبية ما نسبته ٨٧% من التباين الكلي وما تبقى ١٣% يعود لعوامل لم تأخذ في النموذج المقدر تعود الى حد الخطأ (U_i) .

٦- تشير قيمة D.W المقدرة (١,٦٥١) بانه ليس هناك مشكلة ارتباط ذاتي لان القيمة تقع في منطقة القبول فضلا عن عدم وجود تعدد خطي وذلك لان قيمة $R > R^2$ وفق اختبار كلاين (Klien) .

نستنتج مما سبق ان الضرائب المباشرة والرقم القياسي لأسعار المستهلك لها تأثير معنوي في تكوين راس المال اكثر من بقية المتغيرات الاخرى قيد الدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١- ان هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والاستثمار المحلي ، اذ بلغ معامل الارتباط البسيط (٠,٦٠) ، (٠,٦٤) على التوالي ، فضلا عن الاستيرادات اذ بلغ معامل الارتباط البسيط (٠,٦٤) . اما العبء الضريبي والارقام القياسية لأسعار المستهلك كانت ضعيفة جدا وبإشارة سالبة .

٢- ان هناك علاقة ارتباط معنوية وذو دلالة احصائية بين الضرائب المباشرة ، والاستيرادات ، وتكوين رأس المال الثابت ، اذ بلغ معامل الارتباط البسيط ٠,٨٦ ، ٠,٤٥ على التوالي ، فضلا عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ بلغ (0.46-). أما الضرائب غير المباشرة ، والعبء الضريبي ظهرت بشكل ضعيف وبالتالي لا تعكس اي ارتباط .

٣- ان الاستيرادات لها تأثير في تكوين راس المال الثابت ، وهذا يتطابق مع الوضع في العراق لان معظم السلع والخدمات مستوردة وبالتالي فان الايرادات المتحققة منها كبيرة .

٤- يعد انخفاض نسب الاستثمار الخاص والعام الى الاوضاع الامنية المتدهورة والبيئة الاستثمارية غير المستقرة وانتشار الفساد الاداري والمالي ، وهذه العوامل الرئيسية الطاردة للاستثمار في العراق .

٥- ان زيادة العبء الضريبي في العراق يعود الى اتساع حجم النشاط الاقتصادي غير المنظم ، وقلة الادخارات المختلفة ، فضلا عن زيادة التهرب الضريبي مما دفع الهيئات العليا الى نقل العبء الضريبي الى المكلف .

٦- ان انخفاض الحصيلة الضريبية للضرائب المباشرة يعود سببها الى تدني الايرادات الضريبية المباشرة ، بسبب انخفاض دخول المكلفين وزيادة معدلات التضخم .

التوصيات :

١- ضرورة قيام الدولة على تشجيع المكلفين على تقديم اقراراتهم الضريبية لأغراض التحاسب الضريبي ، ومن ثم توجيه المكلفين بأهمية الضريبة بالنسبة للدولة .

٢- ضرورة قيام الدولة من خلال السياسة الضريبية على رفع العبء الضريبي عن طريق الحصر الضريبي الشامل للمجالات كافة التي تخص الوعاء الضريبي للإفادة من الايرادات الضريبية وتأثيراتها المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

٣- العمل على اعادة توزيع الدخل بالنسبة للمكلفين من خلال السياسة الضريبية والحرص على زيادة الايرادات الضريبية من خلال فرض ضرائب جديدة تتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي في العراق

٤- عدم فرض أكثر من ضريبية واحدة على الدخول المتحققة للمكلفين والخاضعة للضريبية بما يتناسب وامكانياتهم المادية ، بغية تحقيق مبدأ العدالة الضريبية .

٥- ضرورة تعريف المكلفين بواجباتهم والتزاماتهم الضريبية الحالية وكيفية ادائها ، وبالمقابل العمل على زيادة الحوافز التشجيعية للمكلفين الملتزمين في تقديم الكشوفات في الموعد المحدد . اضافة لذلك ضرورة ان تتبنى السياسة الضريبية خاصية الافصاح والشفافية في عملها الضريبي .

٦- ضرورة ايجاد توازن بين مكونات الهيكل الضريبي من خلال اعادة رسم شامل للهيكل الضريبي بالنسبة للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، وذلك من خلال التطرق للقوانين والتشريعات الضريبية فضلا عن سن قوانين حديثة تتلاءم مع الاوضاع الحاصلة في العراق التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية .

٧- التركيز على تشجيع القطاع الخاص في ممارسة دوره في النشاط الاقتصادي من خلال اعادة البنى التحتية ، لكون نشاط هذا القطاع يمثل وعاء جيدا للضريبة .

٨- ضرورة وجود علاقة موجبة بين السياسة الضريبية والاستثمار لتحقيق الاهداف .

المصادر

١- وجدي حامد حجازي (٢٠١١) ، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية ، (الاسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر) .

٢- خالد شحاته ، وآخرون (٢٠٠٣) ، أسس المالية العامة ،(عمان : دار وائل للنشر والتوزيع) .

٣- دريد محمود السامرائي (٢٠٠٧) ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) .

٤- محمد طاقة ، وآخرون (٢٠١٢) ، اقتصاديات المالية العامة ، (الاردن : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة) .

٥- سعيد عبد العزيز عثمان ، وآخرون (٢٠٠٧) ، اقتصاديات الضرائب ، (مصر : الدار الجامعية للنشر) .

٦- سيد سالم عرفه (٢٠٠٩) ، ادارة المخاطر الاستثمارية ، (عمان : دار السراية للنشر والتوزيع)

٧- صفوت عبد السلام عوض الله (٢٠٠٢) ، الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر ، (القاهرة : جامعة عين شمس كلية الحقوق) .

٨- فليح حسن خلف (٢٠٠٨) ، المالية العامة ، (الاردن : عالم الكتاب الحديث) .

٩- عبد المجيد قدري (٢٠١١) ، دراسات في علم الضرائب ، (عمان : دار جرير للنشر والطباعة)
١٠- ماجد احمد عطا الله (٢٠١١) ، ادارة الاستثمار ، (الاردن : دار اسامة للنشر والتوزيع) .
١١- كريم سالم كماش (٢٠٠٢) ، واقع السياسة الضريبية في العراق وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
١٢- سوزي عدلي ناشد (٢٠٠٠) ، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثاره على اقتصاديات الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد والمالية العامة ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية
١٣- صباح عبد الوهاب معين العلوي (بلا سنة) ، دور الاستثمار الاجنبي والتنمية الاقتصادية مع التركيز على البنوك الاوفشور ، مملكة البحرين حالة دراسية ، رسالة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد .

14-Alan,M. (2002) , Taxation Finance , 1 st published books Ltd ,London .
15-Bodie , ZVI & Alex (2008) , Investment , 7ed , McGraw , Hill Irwin publishing , New york .

الملحق (١)

بيانات المتغيرات المستقلة

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	العبء الضريبي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الاستيرادات
1996	16317	13382	662.2764161	2242.1	11524.00
١٩٩٧	32467	39797	159.4216901	2759.2	6390612.00
١٩٩٨	55212	73869	40.274337	3166.7	9306900.00
١٩٩٩	107651	121897	108.5467813	3565	20912666.00
2000	153908	174205	84.01573434	3742.5	24922476.00
٢٠٠١	158578	228863	78.38631408	4355.3	25411296.00

٢٠٠٢	155699	260139	28.74308735	5196.6	20179997.00
٢٠٠٣	5102	248	29859.8629	6943.5	23734254.00
٢٠٠٤	78572	81269	110.8143573	8815.6	34050969.00
٢٠٠٥	200555	291015	55.98187035	12073.8	45145710.00
٢٠٠٦	353560	240327	75.24308962	18500.8	36914708.00
٢٠٠٧	565764	334909	31.08871066	24205.5	31422753.00
٢٠٠٨	540699	417203	57.14963219	24851.3	48249769.00
٢٠٠٩	630607	2704518	5.456901747	25239.8	51326145.00
٢٠١٠	788948	714568	35.98843917	28483.4	55232658.00
٢٠١١	874341	1126149	29.83076396	132.1	60316542.00
٢٠١٢	1148042	1824833.6	18.73151503	140.1	7398251.00
٢٠١٣	1360371	1741082.6	31.57473747	142.7	75910914.00
٢٠١٤	1465261	1169382.5	33.76955958	145.9	69948806.00
2015	1723688	1295	2307.809575	148	48578233.00

المصدر :

١– وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية والدائرة المحاسبية ، والهيئة العامة للضرائب .

٢– الهيئة العامة للضرائب ، ووزارة التخطيط – قسم الجهاز المركزي للإحصاء .

الملحق (٢)

بيانات المتغيرات التابعة

السنوات	اجمالي الاستثمار المحلي	تكوين رأس المال الثابت
1996	8862583	47747
1997	6344505	104821.5
1998	2975025	412065.1
1999	13231527	754492.6
2000	14635961	1465252.7
2001	17939727	2531440.9
2002	7477198	2199076.7
2003	7405246	–

2857807	9005772	2004
10182362.2	16291564	2005
16282945.7	18082946	2006
34225126	10411889	2007
23106384	23842998	2008
13416113	14758289	2009
24676045	25716187	2010
3725526908	33593885	2011
41956407817	34181898	2012
63618136735	54974226	2013
51965405249	39489532	2014

المصدر :

١- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية والدائرة المحاسبية ، والهيئة العامة للضرائب .

٢- الهيئة العامة للضرائب ، ووزارة التخطيط – قسم الجهاز المركزي للإحصاء .

.